

أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1990-2019)

*Impact of monetary supply and government spending on Algeria's inflation rate
Standard study for the period (1990-2019)*

د. فتيحة مزارشي¹ / Labopieem، جامعة سطيف 1 (الجزائر)، fatiha.mezarchi@univ-setif.dz

د. حسيبة مداني / lezinru، جامعة برج بوعريش (الجزائر)، hassiba.madani@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/10/03

تاريخ الاستلام: 2021/05/25

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات الدراسة. وتوصلت الدراسة القياسية إلى أنه لا يوجد أثر واضح لعرض النقود على التضخم في الجزائر في الأجلين القصير والطويل، حيث أن مشكلة التضخم في الجزائر ليست مشكلة نقدية بحتة، في حين أظهرت الدراسة الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر في الأجلين القصير والطويل معا.

الكلمات المفتاحية : العرض النقدي، الإنفاق الحكومي، معدل التضخم، الاقتصاد الجزائري

تصنيف JEL : H50, E51, E31, C52

Abstract:

This study aims to examine the impact of monetary supply and government spending on Algeria's inflation rate during the period (1990-2019), based on the self-regression model of distributed time slowing (ARDL) to estimate the short- and long-term relationship between study variables. The standard study found that there was no clear impact of money on inflation in Algeria in the short and long term, as the problem of inflation in Algeria was not a purely monetary problem, while the study showed the positive impact of government spending on inflation in Algeria in both the short and long term.

Keywords: Cash supply, government spending, inflation rate, Algerian economy.

Jel Classification Codes : C52, E31, E51, H50.

¹ المؤلف المرسل: فتيحة مزارشي، الإيميل: fatiha2_9999@yahoo.fr

I - تمهيد :

يعتبر معدل التضخم مؤشرا اقتصاديا هاما لقياس التطور الاقتصادي لأي دولة، لما يحدثه من إختلالات تنعكس سلبا على مختلف الموازين الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية منها، وهو من أكثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية تعقيدا، حيث نجد أن هناك جدلا كبيرا بين الاقتصاديين في تحديد تعريف لهذه الظاهرة ومعرفة أسبابها وآثارها الاقتصادية، وكذا طرق معالجتها، وبما أنه يمثل حالة من حالات الاختلال الاقتصادي التي تكون سببها قوى تضخمية تعمل على استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار طالما استمرت تلك القوى بالتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، فقد أصبح ذلك يستدعي من السلطات لمختلف البلدان ضرورة معرفة أسبابه ومن ثم التخفيف من حدته. وينتج التضخم عن التغيرات الحاصلة في بعض المؤشرات الاقتصادية أهمها عرض النقود والإنفاق الحكومي.

تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي عانت من ظاهرة التضخم وآثاره السلبية وخاصة بعد الشروع في الإصلاحات الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق، حيث تطلب هذا الانتقال ضرورة تحرير الأسعار، الأمر الذي أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في معدلات التضخم، ضف إلى ذلك الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري بصفة دورية والتي تنعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على معدلات التضخم، ونتيجة لذلك تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية الهادفة من ورائها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

وبقصد مسطرة التقدم الذي يعرفه العالم، اتبعت الجزائر إستراتيجية تنموية مكثفة تبنت فيها العديد من البرامج التنموية الرامية إلى الرفع من المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالتوسع في الإنفاق الاستهلاكي العام والخاص والإنفاق الاستثماري، وهذا ما ولد عجزا في الميزانية العامة للدولة في عديد السنوات، هذا بالإضافة إلى ارتباط إيرادات الميزانية العامة للدولة بالجباية البترولية بدرجة كبيرة، فهي تشكل ما يقارب 60% من الإيرادات العامة للدولة على طول فترة الدراسة، ما يجعل الاقتصاد الجزائري يتأثر بشكل كبير به.

منذ النصف الثاني من سنة 2014 عرفت أسعار البترول انخفاضا كبيرا ما أثر على إيرادات الميزانية العامة للدولة، هذا ما أدى إلى حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة، وقد تمت تغطية جزء مهم من هذا العجز بالإصدار النقدي غير المراقب، هذا ما أدى إلى مزيد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري.

1.I - إشكالية البحث :

انطلاقا مما سبق، ومن خلال تزايد الاهتمام بظاهرة التضخم عموما وفي الجزائر خصوصا، كان لا بد من معرفة أهم العوامل التي تؤثر على معدل التضخم في الجزائر، وعليه يمكننا صياغة إشكالية البحث كما يلي: ما مدى تأثير معدلات التضخم في الجزائر بتغيرات كل من العرض النقدي والإنفاق الحكومي خلال الفترة (1990-2019)؟

2.I - فرضيات البحث :

تنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين هما:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العرض النقدي والتضخم في الجزائر في الأجلين القصير والطويل؛
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في الأجلين القصير والطويل.

3.I - أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى:

- بناء نموذج قياسي باستعمال اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك؛
- اختبار وقياس مدى تأثير معدل التضخم بالتغير في حجم العرض النقدي والإنفاق الحكومي في الجزائر وذلك في المدين القصير والطويل.

4.I - أهمية البحث :

للبحث أهمية بالغة يستمدّها من موضوع الدراسة ذاته، وذلك لما لظاهرة التضخم من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية...الخ، لذلك لا بد من معرفة العوامل المؤثرة على التضخم حتى يتمكن صانعو السياسة من الوقوف عليها، وبالتالي التمكن من معالجتها أو التحكم فيها. ويعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات التي عانت من موجات تضخمية متفاوتة الحدة ومتنوعة المصادر، لذا كان البحث عن أسبابها وعلاجها ضرورة ملّحة.

5.I - منهج البحث:

بغرض الوصول لأهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتوصيف وتحليل محاور الدراسة المتمثلة في العرض النقدي، الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر. كما تم اعتماد أسلوب القياس الكمي لقياس أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

6.I - الحدود المكانية والزمانية:

من الناحية المكانية، تناولت الدراسة أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر، أما عن حدود الدراسة زمنيا، فقد امتدت الدراسة القياسية من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، وقد تم اختيار سنة 1990 لأنها السنة التي غيرت فيها الجزائر نظامها الإيديولوجي والاقتصادي من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، إضافة إلى ذلك كان التضخم قبل سنة 1990 مكبوتا وقد تم تحرير الأسعار بداية من جويلية 1989.

7.I - الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي كان هدفها استقصاء أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على التضخم ومدى كفاءة كل منهما للحد منه أو زيادة تفاقمه، وسوف يتم استعراضها حسب التسلسل الزمني لها:

- دراسة (فريد، 2015): تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الأداء المالي والنقدي من خلال كل من الإنفاق الحكومي وعرض النقود بالمفهوم الواسع على التضخم النقدي في الجزائر، ولهذا الغرض تم تقدير نموذج قياسي يتضمن ثلاث متغيرات وهي الإنفاق العام للدولة، عرض النقود ومعدل التضخم مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك للفترة (1980-2012)، وقد أظهرت الدراسة وجود تأثير واضح لعرض النقود والإنفاق العام على التضخم في الجزائر.

- دراسة (امحمد، 2017): تهدف للتعرف على اثر السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم والتنسيق بينهما من خلال محاولة التطرق إلى مختلف النظريات المفسرة للتضخم، السياسات المتبعة لمعالجته، تحديد اتجاه وسلوك العلاقة بين السياسة النقدية والمالية والتضخم في الجزائر من خلال دراسة تحليلية وقياسية.

- دراسة (كروش، بلعابد، و دودان، 2019): تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر كل من الإنفاق الحكومي والعروض النقدي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، باستخدام نموذج السببية لجرانجر، وقد بينت النتائج الإحصائية لاختبار العلاقة السببية إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من التضخم إلى كلا المتغيرين وهما التوسع النقدي والإنفاق الوطني، أما العلاقة السببية فهي غير محققة بالنسبة لكلا المتغيرين، وهذا يرجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري القائم على تصدير المحروقات وارتفاع فاتورة الواردات من سنة لأخرى نتيجة المشاكل الهيكلية الكبيرة التي يعاني منها.

I.7. - محاور البحث: تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين:

- تحليل تطور العرض النقدي، الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؛
- دراسة قياسية لأثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2019) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.

II- تحليل تطور العرض النقدي، الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؛

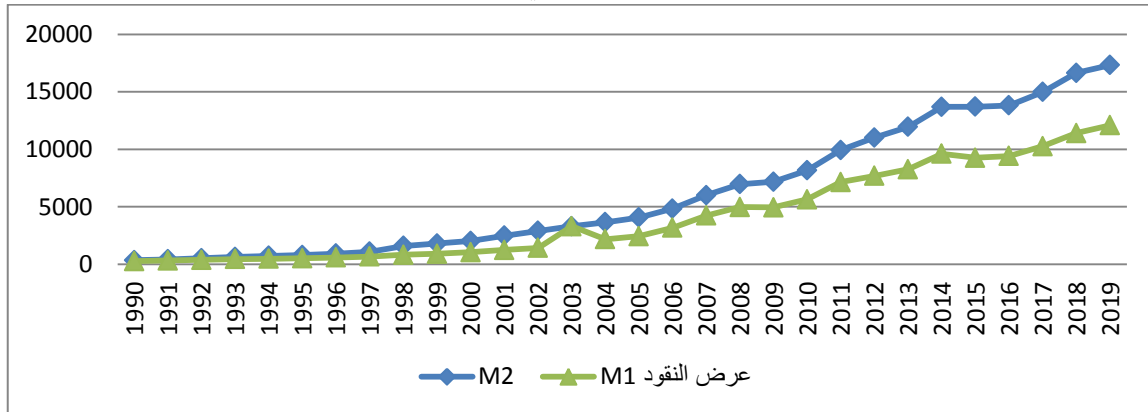
II-1- تطور العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

يعتبر عرض النقود أحد العوامل المؤثرة في الوضعية الاقتصادية لأي دولة، وتتمثل أهمية عرض النقود في أنه يستخدم كآلية وسيطة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، ويتكون عرض النقود من:

- المتاحات النقدية (M1): وتضم العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب؛
- الكتلة النقدية (M2): وتضم بالإضافة إلى (M1) أشباه النقود.

وفيما يلي شكل بياني يظهر تطور العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

الشكل (1): تطور المتاحات النقدية والكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Office Nationale des statistique ONS, **Rétrospective statistique 1962-2011**, 13^{ème} chapitre: Monnaie et crédit;
- ONS, **l'Algérie en quelques chiffres**, résultats 2006-2008, n° 39, Edition 2009, p.54;
- ONS, **l'Algérie en quelques chiffres**, résultats 2009-2011, n° 42, Edition 2012, p.60;
- ONS, **l'Algérie en quelques chiffres**, résultats 2013-2015, n° 46, Edition 2016, p.67;

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 39، سبتمبر 2017، ص. 10.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49، مارس 2020، ص. 11.

من خلال الشكل البياني نلاحظ النمو المستمر للمتاحات النقدية M1 والكتلة النقدية M2 خلال الفترة (1990-2019)، فبالنسبة للمتاحات النقدية انتقلت من 270.08 مليار دج سنة 1990 لتصبح 10979.2 مليار دج سنة 2019، أما بالنسبة للكتلة النقدية فقد ارتفعت هي الأخرى من 343 مليار دج سنة 1990 لتبلغ 16510.7 مليار دج سنة 2019.

شهدت الكتلة النقدية نموا كبيرا خلال الفترة (1990-1993) حيث قدر معدل نموها في المتوسط بـ 20.73%، ويرجع السبب في ذلك إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي تطلب تطبيق سياسة نقدية توسعية. أما خلال الفترة (1994-1997) فنلاحظ تراجعا في معدلات نمو الكتلة النقدية حيث قدرت في المتوسط بـ 12.36%، ويفسر هذا بالقيود والشروط الصارمة التي فرضت على الجزائر في إطار إعادة الجدولة وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي كانت السياسة النقدية فيه انكماشية، والتي تهدف إلى خفض معدل نمو الكتلة النقدية والبحث عن أساليب تمويل جديدة بدل الإصدار النقدي، بالإضافة إلى تطبيق برنامج تقشف صارم تمثل في تخفيض عجز الميزانية وتجميد الأجور، تخفيض العملة وتقليص حجم الإنفاق العام بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية (بلعوز، 2008، صفحة 190).

عرفت الفترة (2001-2004) نموا سريعا للمتاحات النقدية وللكتلة النقدية، فخلال هذه الفترة قدر معدل نمو الكتلة النقدية في المتوسط بـ 11.83%، ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول، وما نتج عنه من ارتفاع في الادخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات (ودائع بالعملة الصعبة)، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة أشباه النقود بالعملة الوطنية نتيجة ارتفاع حجم ادخار الأسر نتيجة الثقة في العملة الوطنية الراجع إلى الاستقرار النقدي، بالإضافة إلى الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل 2001، حيث خصص له مبلغ يقدر بحوالي 7 ملايين دولار (520 مليار دج) لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاثة سنوات ابتداء من أبريل 2001 إلى أبريل 2004.

خلال الفترة (2005-2014) وهي فترة دعم النمو الاقتصادي شهدت الكتلة النقدية ارتفاعا متواصلا حيث انتقلت من 4070.4 مليار دج سنة 2005 لتصبح 13686.7 مليار دج سنة 2014، إن هذا التوسع في حجم الكتلة النقدية راجع إلى انتهاج الدولة لسياسة مالية توسعية جراء البرامج التنموية التي طبقت خلال هذه الفترة.

خلال الفترة (2015-2019) استمر ارتفاع حجم الكتلة النقدية في الجزائر مع تراجع بسيط سنة 2019، فعلى الرغم من الانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي شهده العالم بداية من منتصف سنة 2014 ودخول الجزائر في أزمة اقتصادية ومالية، إلا أن الكتلة النقدية انتقلت من 13704.5 مليار دج سنة 2015 لتبلغ 16636.7 مليار دج سنة 2018، لتراجع بعد ذلك وتبلغ 16510.7 مليار دج سنة 2019 بسبب التراجع عن سياسة التمويل غير التقليدي التي تبنتها الجزائر بداية من أكتوبر 2017.

بالنسبة لمعدلات نمو الكتلة النقدية فقد شهدت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، فقد بلغ معدل نموها في سنة 2005 ما قيمته 11.69% وهي أدنى من المعدل المستهدف الذي حدده مجلس النقد والقرض والذي يتراوح ما بين 15.8% و 16.5% (banque d'Algerie, Avril 2006, p. 160) لينتقل معدل نمو الكتلة النقدية إلى 21.21% سنة 2006 ثم إلى 21.5% سنة 2007. إن هذه المعدلات هي أعلى من المعدلات المستهدفة التي حددها مجلس النقد والقرض والتي تراوحت ما بين 14.8% و 15.5% سنة 2006 (Banque d'Algérie, 2006).

(juillet 2007 وما بين 17.5% و 18.5% سنة 2007 (Banque d'Algérie, juillet 2008) لقد تم التخفيف من حدة ارتفاع الكتلة النقدية من خلال التسديد المسبق للمديونية الخارجية سنتي 2005 و 2006. عرف معدل نمو الكتلة النقدية تراجعاً في سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 حيث قدر بـ 16.04% وذلك راجع إلى تأثير الأزمة المالية العالمية، وانخفاض الأرصدة المالية الخارجية. في سنة 2009 انخفضت نسبة نمو الكتلة النقدية إلى أدنى مستوياتها، إذ وصلت إلى 3.12% حيث انخفض معدل نموها بـ 80% مقارنة بسنة 2008، وهذا المعدل بعيد عن المعدل المستهدف والذي يتراوح ما بين 12% و 13% (Banque d'Algérie, juillet 2010)، ويفسر هذا التراجع بانخفاض نمو الودائع تحت الطلب لدى البنوك والذي يعود إلى التقلص القوي في ودائع قطاع المحروقات، الأمر الذي يعكس أثر الصدمة الخارجية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية، حيث عرفت أسعار البترول انخفاضاً من 99.99 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62.25 دولار للبرميل سنة 2009، كما تراجعت قيمة العملة بـ 13%. تميزت الفترة (2010-2011) بالعودة إلى التوسع النقدي لكن بمعدل أقل من الفترة (2006-2008)، حيث قدر معدل نمو الكتلة النقدية بـ 15.44% سنة 2010 و 19.91% سنة 2011، وقد ترافق هذا الارتفاع مع استرجاع الموجودات الصافية الخارجية دورها في عملية الإنشاء النقدي مع مواصلة حيوية القروض الموجهة للاقتصاد.

خلال الفترة (2012-2013) تراجع معدل نمو الكتلة النقدية حيث بلغ 10.94% سنة 2012 ليواصل انخفاضه سنة 2013 حيث بلغ معدل نموها 8.41%، إن هذا التراجع راجع أساساً إلى التأثير بالأزمة الأوروبية، وإلى الانخفاض في ودائع قطاع المحروقات، وأيضاً الانخفاض الكبير في معدلات نمو الموجودات الصافية الخارجية، حيث بلغ معدل نموها 7.3% سنة 2012 وانخفض إلى أدنى مستوياته سنة 2013 وذلك ببلوغه معدلات جد ضعيف قدر بـ 1.9%. إن هذا التراجع الكبير في وتيرة النمو النقدي ساهم في إرساء قاعدة الاستقرار المالي والنقدي، خاصة أن صافي الموجودات الخارجية يفوق هيكلية المجمع النقدي M2، حيث بلغت نسبة الموجودات الخارجية إلى M2 ما يعادل 135.6% نهاية 2012 مقابل 85.58% نهاية سنة 2004 (بشيثي، 2016، ص. 274).

خلال الفترة (2015-2016) عرف معدل نمو الكتلة النقدية نمواً شبه معدوم حيث بلغ 0.13% و 0.81% سنتي 2015 و 2016 على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الشديد في أسعار البترول بداية من السادس الثاني لسنة 2014، وما ترتب عنه من تراجع كبير في صافي الأرصدة الخارجية، وإلى الانخفاض الشديد للودائع تحت الطلب ولأجل لقطاع المحروقات (-41.1%) (صاري، 2014، ص. 27).

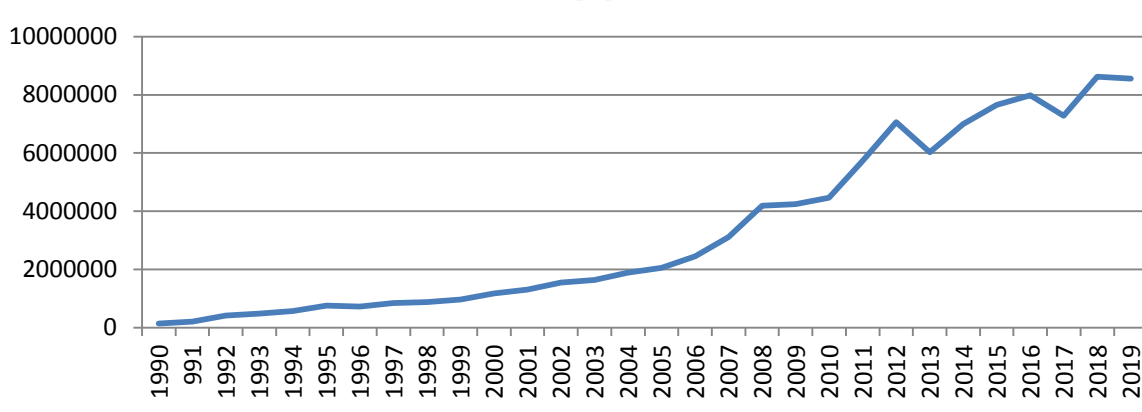
خلال الفترة (2017-2018) عرفت الكتلة النقدية ارتفاعاً حيث بلغ معدل نموها 8.38% و 11.1% سنتي 2017 و 2018 على التوالي، ويرجع هذا الارتفاع إلى سياسة التمويل غير التقليدي التي أقرها تعديل قانون النقد والقرض 10/90 بموجب الأمر رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم للمادة 45 من الأمر رقم 11/03 (الأمر رقم 10/17، 12 أكتوبر 2017).

خلال سنة 2019 سُجل تراجع في نمو الكتلة النقدية حيث بلغ (4.27%)، ويرجع السبب في ذلك إلى التراجع عن سياسة التمويل غير التقليدي بسبب آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني خاصة منها تراجع القدرة الشرائية للعملة داخلياً وخارجياً (دعي و تباري، 2020، صفحة 181).

II- 2- تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1990-2019):

تعتبر سياسة الإنفاق الحكومي من أهم أدوات السياسة المالية المتبعة في الدول النامية ومنها الجزائر، والتي تقوم السلطة المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المراد الوصول إليها خلال فترة زمنية معينة. وتقسم النفقات العامة في ميزانية الدولة الجزائرية إلى قسمين: نفقات التسيير والتي تعمل على إدارة الأنشطة العادية للدولة، ونفقات التجهيز التي تستهدف من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتزايد في حجم التشغيل. وفيما شكل بياني يظهر تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

الشكل (2): تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص. 211. على الموقع:

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf. (consulté le 18/01/2021)

- موقع وزارة المالية:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT_2019.pdf. (consulté le 20/03/2021)

عرفت سنة 1990 نوعا من التحسن في الإيرادات العامة للدولة نتيجة الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية من 14.92 دولار للبرميل سنة 1988 إلى 23.73 دولار للبرميل سنة 1990، وقد جاء هذا التحسن نتيجة حرب الخليج العربي إضافة إلى خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991. هذا الوضع لم يساهم في رفع نسب الإنفاق العمومي، بل بالعكس شهدت هذه الأخيرة كنسبة من الناتج الداخلي الخام انخفاضا من 34.42% سنة 1988 إلى 24.6% سنة 1991، ومس هذا الانخفاض كل من نفقات التسيير والتجهيز، ويرجع هذا أساسا إلى تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق.

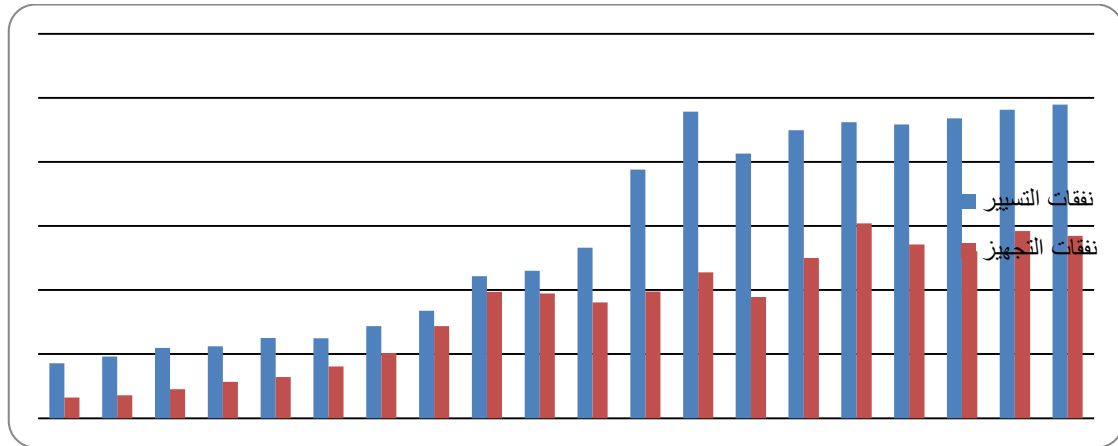
خلال سنتي 1992 و1993 عرفت نسب الإنفاق العام نوعا من التحسن والارتفاع، وهذا بسبب رفع الرواتب والأجور ونفقات الشبكة الاجتماعية بداية من فيفري 1992، حيث ارتفعت من 71 مليار دج سنة 1991 إلى 114.9 مليار دج سنة 1993، كما ارتفعت نفقات التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وبالمقابل نظرا للتدابير المتخذة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي نصت على ضرورة ترشيد الإنفاق العام وتحرير الأسعار، عرفت السياسة الإنفاقية انخفاضا ملحوظا بنسبة 6.1% سنة 1993.

خلال الفترة (1993-1998) عرفت نفقات التسيير ارتفاعا طفيفا، بحيث انتقلت من 24.49% كنسبة من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 لتصبح 27.26% سنة 1998، أما نفقات التجهيز فقد شهدت انخفاضا من 15.56% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 7.36% سنة 1998.

خلال الفترة (2000-2019) عرفت السياسة الإنفاقية للجزائر ارتفاعا في معدلات النفقات العامة باستمرار ما عدا بعض السنوات، حيث انتقلت من 1178122 مليون دج سنة 2000 لتبلغ 8557000 مليون دج سنة 2019، وقد أخذت نفقات التسيير حصة الأسد من النفقات الإجمالية تلتها نفقات التجهيز. أما السياسة الضريبية فقد تميزت باعتمادها على الجباية البترولية حيث بلغت هذه الأخيرة نسبة 60% من الإيرادات الإجمالية، غير أن الجباية العادية عرفت نوعا من التحسن من خلال الإصلاحات الضريبية المنتهجة عماري و محمادي، 11-12 مارس 2014، صفحة 19).

لقد ساهم ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية في تزايد حجم النفقات العامة في الجزائر، فقد انتقل من 12.72 دولار للبرميل سنة 1998 إلى 17.97 دولار سنة 1999 ليبلغ 100 دولار سنة 2008، وهذا ما أضفى نوعا من الراحة المالية خلال هذه الفترة، تم استغلالها لبعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية توسعية والمعبّر عنها بارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يدعى ببرامج الإنعاش الاقتصادي، وفيما يلي شكل بياني يظهر تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

الشكل (3): نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع وزارة المالية:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT_2019.pdf. (consulté le 20/03/2021)

يؤكد الشكل أعلاه تفوق نفقات التسيير على نفقات التجهيز وكذا التطور الكبير الذي عرفته هذه النفقات خلال فترة الدراسة، فقد انتقلت نفقات التسيير من 856193 مليون دج سنة 2000 لتنتقل إلى 4895236 مليون دج سنة 2019، في حين انتقلت نفقات التجهيز من 321929 مليون دج سنة 2000 لتبلغ 2846109 مليون دج سنة 2019.

مع بداية الألفية الثالثة وتزامنا مع تحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية، اعتمدت الدولة الجزائرية جملة من البرامج التنموية الرامية إلى النهوض بالاقتصاد الوطني. وعليه، فقد شهدت نفقات التجهيز ارتفاعا متواصلا خلال فترة تطبيق هذه البرامج، فخلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) ارتفعت نفقات التجهيز من 321900 مليون دج سنة 2000 لتصل إلى 646300 مليون دج سنة 2004 أي بحوالي 34.16% من إجمالي النفقات العامة، وذلك راجع إلى تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى الرامية إلى حماية المكتسبات المحققة في مجال التوازنات الاقتصادية الكلية، و للاستجابة أكثر لمتطلبات الشعب المتعددة وخاصة المتعلقة بالسكن والشغل، مع إعطاء الأولوية لإنماء البرامج الجارية قبل البدء في

مشاريع جديدة كإنهاء مترو الجزائر، مطار الجزائر، الطريق السيار شرق - غرب (فراجي، 24-25 نوفمبر 2014، صفحة 07).

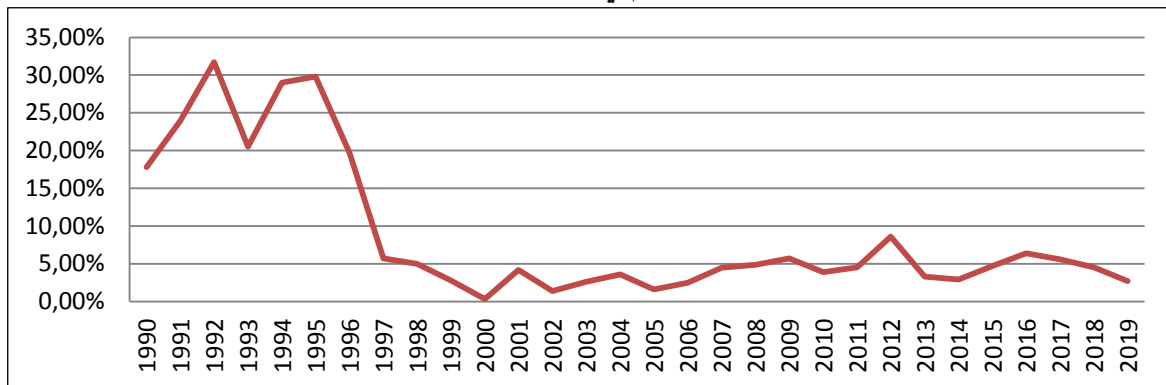
كما نلاحظ خلال الفترتين (2001-2004) و(2005-2009) في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تحفيز الطلب الداخلي عن طريق زيادة النفقات الموجهة للاستثمار في مجال البنى التحتية، والهياكل القاعدية والإسكان وتحسين مستويات المعيشة (زيادة في الأجور)، بلغت بذلك نفقات التجهيز نسبة 47% من إجمالي النفقات العامة سنة 2008 و2009. وبداية من الفترة 2010 إلى 2014 قامت الحكومة بتبني المخطط الخماسي لتنمية الاستثمارات العمومية، حيث خصصت له ما يقارب 286 مليار دولار كميزانية للغلاف المالي لتعزيز مقومات الاقتصاد الوطني، وفي سنة 2011 ارتفع حجم الإنفاق العام بـ 28.3% مقارنة بسنة 2010، إذ بلغت نفقات التسيير الجارية حوالي 26.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت نفقات التسيير حوالي 13.4% من نفس الناتج في نفس السنة. وفي سنة 2012 استمرت النفقات العامة في الارتفاع بفضل الزيادة المعتبرة في نفقات التسيير، وبالمقابل انخفاض نفقات التجهيز. أما سنة 2013 فقد عرفت انخفاضا في النفقات العامة بنسبة 14,6% مقارنة بسنة 2012 لتعرف سنة 2014 ارتفاعا بنسبة 15,9%، ساهمت نفقات التجهيز بما يقارب الثلث في هذه الزيادة بعد الاتجاه التنازلي المسجل خلال خمس سنوات. ارتفعت نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج الداخلي لتبلغ 5,14% في سنة 2012، في وضعية تتميز بهشاشة المالية العامة نظرا لانخفاض مداخل المحروقات. نتيجة لذلك، تراجعت الإيرادات الكلية لتبلغ 33,2% من التدفق السنوي للثروة المنتجة مقابل 35,8% في سنة 2013 (39,1% في سنة 2012). من جهة أخرى، تراجعت نسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات للسنة الثانية على التوالي لتبلغ 5,18% في سنة 2014 (1,20% في سنة 2012)، لتعرف النفقات العامة في سنة 2015 نموا بمعدل 16%.

على إثر انخفاض أسعار البترول بداية من منتصف سنة 2014 ودخول الجزائر في صدمة بترولية كان من تبعاتها ترشيد الإنفاق العام، والتراجع عن تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) ومنه تم إقفال حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج (مرسوم تنفيذي رقم 17/11، 17 جانفي 2017) والذي يعطي صورة عن انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة المتبقية (2017-2019)، فقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق بعد، كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى (مسعودي، 2017، الصفحات 221-222).

II-3- تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2019):

مع إصدار قانون النقد والقرض 10/90 في سنة 1990، بدأ اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الاقتصاد، وذلك بالتحريير التدريجي للتضخم المكبوت (Benlhafsi, 25 janvier 1992, p. 12) مما أدى إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم، وفيما يلي شكل بياني يظهر ذلك.

الشكل (4): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات:

- الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع:

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH4-INDICE_Arabe.pdf (consulté le 20/03/2021)

- وزارة المالية على الموقع:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/prix_consommation/ipc_2020.pdf (consulté le 20/03/2021)

بلغ معدل التضخم السنوي في الجزائر حوالي 9% في المتوسط خلال العشريتين قبل 1990، غير أنه بلغ في المتوسط 25,8% خلال الفترة (1990-1995)، ويرجع السبب في هذا الارتفاع إلى (رحماني و عاشور، مارس 2005، صفحة 70):

- حركة تحرير الأسعار وإلغاء الدعم العام على السلع، الأمر الذي أدى إلى وصول معدلات التضخم إلى مستوياتها الحقيقية،

- تخفيض قيمة الدينار في جوان 1991، حيث وصل معدل انخفاضه إلى 18,473%، لينخفض من جديد إلى 22,4% في سبتمبر 1991، ففي خلال فترة ثلاثة أشهر فقط، وبفعل هذه السياسة فقد بلغ سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 35,059 دينار للدولار، ليتم تخفيضه في العديد من المرات بعد ذلك.

إن لجوء الجزائر إلى تخفيض قيمة الدينار يهدف بالدرجة الأولى إلى دعم الصادرات الوطنية وتخفيض الواردات، وبما أن الجهاز الإنتاجي في الجزائر يتميز بعدم المرونة، فقد أدى ذلك إلى الرفع من معدل التضخم؛

- تطبيق سياسة نقدية توسعية بين 1990 و 1993 تهدف إلى تمويل عجوزات الميزانية الضخمة، واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة؛

- تزايد المدفوعات من الأجور الحكومية، فخلال الفترة (1991-1993) زاد إجمالي الأجور الحكومية بحوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي، بسبب الظروف الأمنية آنذاك؛

- انخفاض أسعار البترول بشكل كبير وخاصة سنة 1994، هذا الأمر أدى إلى زيادة الإصدار النقدي مما نجم عنه مزيد من التضخم حيث بلغ 29,04%.

عرفت معدلات التضخم بعد ذلك أي خلال الفترة (1995-2000) انخفاضا كبيرا، حيث بلغت في المتوسط 10,36%، ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى لجوء بنك الجزائر إلى تطبيق بنود الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، والتي نصت في مجملها على ضرورة تطبيق سياسة نقدية انكماشية، تهدف أساسا إلى ضبط معدل التضخم، وقد تم تحقيق هذا الغرض من خلال تطبيق أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

كسياسة إعادة الخصم، وسياسة السوق المفتوحة بالإضافة إلى سياسة الاحتياطي الإجباري (شليق، 2018، صفحة 188).

خلال الفترة (2001-2019) يلاحظ عودة معدلات التضخم للارتفاع مقارنة بما وصلت إليه سنة 2000 التي سجلت أدنى معدل تضخم 0.35 %، فخلال الفترة (2001-2014) عرفت معدلات التضخم ارتفاعا حيث بلغت في المتوسط 3.82 %، ويرجع السبب في ذلك إلى (يوسفي وبلحاج، 2020، الصفحات 157-159):

- الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول؛

- الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وكذا برنامج توطيد النمو (2010-2014)، والتي نتج عنها ارتفاع كبير في الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، والذي ترجمته أحجام الإعتمادات الكبيرة لنفقات التسيير ونفقات التجهيز؛
- الارتفاع الكبير في حجم الكتلة الأجرية خصوصا سنة 2008 بنسبة 24.19 % وسنة 2011 بنسبة نمو 30.85 %، هذه الارتفاعات التي واكبت تخفيضات ضمنية لسعر الصرف الحقيقي الفعلي في محاولة من قبل الحكومة الجزائرية لإعطاء فعالية أكبر لسياسة الإنفاق الحكومي؛

- فائض السيولة لدى البنوك التجارية وكذا لدى الخزينة العمومية التي أدت إلى ارتفاع معدل التضخم إلى مستويات قياسية خاصة سنة 2012، حيث بلغ 8.9 % ليعاود الانخفاض بعد ذلك إلى 2.92 % سنة 2014.

خلال الفترة (2015-2016) دخلت الجزائر في مرحلة جديدة هي مرحلة التقشف المالي الناجم عن انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى تخفيض سعر صرف العملة، وقد نتج عن ذلك ارتفاع كبير في معدل التضخم حيث بلغ 4.8 % سنة 2015 و 6.4 % سنة 2016 (دعي و تباري، 2020، صفحة 186)، إن هذا الارتفاع في معدل التضخم لا يرجع إلى المحددات التقليدية للتضخم إنما يرجع إلى عيوب في التنظيم بالأسواق (خنشور وقسميوري، 2020، صفحة 258).

ابتداء من سنة 2017 يلاحظ التراجع في وتيرة نمو معدل التضخم على الرغم من اعتماد السلطات على التمويل غير التقليدي عبر الإصدار النقدي، فقد انخفض إلى 5.6 % سنة 2017 ليصبح 1.95 % سنة 2019، ويمكن تفسير ذلك بالإجراءات النقدية الصارمة المتبعة من قبل بنك الجزائر بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، إضافة إلى تراجع مؤشر الأسعار خارج المواد الفلاحية الطازجة والمنتجات الخاضعة للتنظيم، الأمر الذي أدى إلى تراجع التضخم الهيكلي خلال هذه الفترة (بنك الجزائر، ديسمبر 2019، صفحة 25).

III- دراسة قياسية لأثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990 -

2019) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

بغرض الإجابة عن إشكالية الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL الذي طوره كل من Pesaran (1997)، Shin and Sun (1998)، وكل من Pesaran et AL (2001). ما يميز هذه التقنية أنها لا تحتاج أن تكون فيها جميع المتغيرات قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، فيمكن تطبيقها عندما تكون كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، أو متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، أو عندما يكون هناك مزيج بينهما. الشرط الوحيد هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$.

يمكننا نموذج ARDL من فصل تأثيرات الأجل الطويل عن الأجل القصير، وكذلك تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

III- 1- متغيرات الدراسة: تتمثل فيما يلي:

- المتغير التابع: يتمثل في معدل التضخم (Tinf). نظريا يعبر التضخم عن معدل التغير في الأسعار المحلية للاقتصاد ككل ويعتمد في ذلك على تقدير التغير في مؤشر الأسعار، وأهم مؤشرات الأسعار هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يقيس سعر الشراء للسلع والخدمات في أوقات متباينة، ويتم وضعه عن طريق تقسيم كل سعر وفقا للأهمية الاقتصادية للسلعة (حميد موسى، 2018، صفحة 174):

- المتغير المستقل: تتمثل المتغيرات المستقلة في:

* الإنفاق الحكومي ونرمز له بـ (G): إن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه لزيادة القدرة الشرائية للأفراد يولد طلبا متزايدا على السلع والخدمات، وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي يصبح في هذه الحالة الطلب الكلي للسلع والخدمات يفوق العرض الكلي، فهذا من شأنه أن يولد ضغوطا تضخمية، أما إذا وجه الإنفاق الحكومي نحو مجالات الاستثمار المنتج فان ذلك يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار. وبالنظر أيضا إلى آلية تمويل الإنفاق الحكومي فإذا تم تمويله بالإصدار النقدي فاحتمال ظهور التضخم كبير خاصة في الدول النامية:

* العرض النقدي ونرمز له بـ (M2): حسب النظرية الاقتصادية فان مطاردة كمية كبيرة من النقود لكمية أقل من السلع والخدمات ينشئ التضخم بسبب عدم تساوي النمو في الإنفاق النقدي، أي زيادة الدخل النقدي وكمية وسائل الدفع من جهة والنمو في العرض الحقيقي للسلع والخدمات من جهة أخرى، وهذا الاختلال فيما بين الجانبين سيؤدي إلى هبوط متواصل في قيمة العملة أو في قوتها الشرائية بسبب التزايد في الأسعار (أكلي، 1980، صفحة 280):

* أسعار البترول ونرمز له بالرمز (POIL): باعتبار الاقتصاد الجزائري ريعي، فإن انخفاض أسعار البترول يولد عجزا ماليا كبيرا، ما يدفع الحكومة الجزائرية لتمويل هذا العجز بإصدار نقدي جديد ما يسبب ضغوطا تضخمية.

كل السلاسل تحتوي على 30 ملاحظة سنوية (من 1990 إلى 2019). ويكون النموذج من الشكل التالي:

$$LNINF = f(LNG, LNM2, LNPOIL) \dots (1)$$

قبل البدء في تقدير نموذج ARDL وتحليل نتائجه، يتضمن هذا النموذج في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير.

III - 2- اختبار جذر الوحدة (استقرارية السلاسل الزمنية):

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات الداخلة بالمعادلة (1) وقيمها اللوغاريتمية، وذلك بغرض التأكد من استقرارية بيانات السلاسل الزمنية، حيث أنه إذا كانت هذه السلاسل غير مستقرة أو مستقرة عند الفروقات من الرتبة الثانية أو المتغير التابع مستقر في المستوى،

عندها يواجه الباحثون مشكلة عدم إمكانية تقدير النموذج ARDL. وفيما يلي جدول يظهر نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي-فولر المطور ADF لمتغيرات الدراسة.

الجدول (1): نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي-فولر المطور ADF

القرار	الفرق الأول			عند المستوى			المتغيرات
	بدون ثابت وبدون اتجاه	ثابت واتجاه	ثابت فقط	بدون ثابت وبدون اتجاه	ثابت واتجاه	ثابت فقط	
I(1)	-7.900581	-7.830544	-7.786381	-1.267424	-2.393189	-2.455386	LNINF
	-2.650145	-4.323979	-3.689194	-2.650145	-4.309824	-3.679322	
	-1.953381	-3.580623	-2.971853	-1.953381	-3.574244	-2.967767	
	-1.609798	-3.225334	-2.625121	-1.609798	-3.221728	-2.622989	
I(0)	-1.117606	-5.082706	-3.661721	2.268809	-0.145347	-3.085520	LNM2
	-2.660720	-4.339330	-3.689194	-2.650145	-4.309824	-3.699871	
	-1.955020	-3.587527	-2.971853	-1.953381	-3.574244	-2.976263	
	-1.609070	-3.229230	-2.625121	-1.609798	-3.221728	-2.627420	
I(0)	-2.049632	-5.102026	-4.499752	-4.338201	-3.654013	-3.502055	LNG
	-2.660720	-4.323979	-3.689194	-2.647120	-4.309824	-3.679322	
	-1.955020	-3.580623	-2.971853	-1.952910	-3.574244	-2.967767	
	-1.609070	-3.225334	-2.625121	-1.610011	-3.221728	-2.622989	
I(1)	-4.549046	-4.392174	-4.559573	0.497379	-1.795579	-0.999021	LNPOIL
	-2.650145	-4.339330	-3.689194	-2.647120	-4.309824	-3.679322	
	-1.953381	-3.587527	-2.971853	-1.952910	-3.574244	-2.967767	
	-1.609798	-3.229230	-2.625121	-1.610011	-3.221728	-2.622989	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

بعد إجراء اختبار للسلاسل في المستوى والفرق الأول لاحظنا أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند 1%، 5% و 10%، وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على عدم وجود جذر الوحدة، وبالتالي السلاسل محل الدراسة مستقرة في المستوى والفرق الأول أي متكاملة من الدرجة I(0) والدرجة I(1)، ولا توجد سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية وهذا شرط أساسي يجب توفره لتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL (Bourbonnais, 2005, p. 226).

III-3- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL):

بناء على نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (test of bounds). ويعتبر نموذج ARDL الأكثر ملائمة لحجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة والمقدرة بـ 30 مشاهدة. يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\begin{aligned} \Delta LNINF_t = & c + \beta_1 LNINF_{t-1} + \beta_2 LNM2_{t-1} + \beta_3 LNPOIL_{t-1} \\ & + \beta_4 LNG_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_1 LNINF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \alpha_2 \Delta LNM2_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{q2} \alpha_3 \Delta LNPOIL_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \alpha_4 \Delta LNG_{t-i} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث أن:

Δ : الفروق من الدرجة الأولى؛

β : معلمات العلاقة طويلة الأجل؛

α : معلمات العلاقة قصيرة الأجل؛

t: اتجاه الزمن؛

L: اللوغاريتم الطبيعي؛

C: الحد الثابت؛

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

III-3-1- اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL: من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني المناسبة، تم استخدام معيار المعلومات (Akaike) وهو المعيار الأكثر شيوعاً، حيث تم اختبار فترات الإبطاء الزمني التي تعطي أقل قيمة لهذه المعايير. والجدول التالي يوضح اختبار فترات الإبطاء المثلى q_1, q_2, q_3 ، p، للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الجدول (2): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

P	q_1	q_2	q_3	فترات الإبطاء المثلى
4	3	4	4	النموذج

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

يتم اختيار فترات الإبطاء المناسبة بطريقة أوتوماتيكية، حيث يقوم برنامج Eviews 9 باختيار بين عدة نماذج للمتغير التابع و المتغيرات المفسرة بفترات إبطاء مختلفة، ويبين لنا أفضل 20 نموذج من حيث أدنى قيمة لمعيار Akaike. والجدول أعلاه يوضح لنا النموذج الأمثل من بين 20 نموذج المعطاة ARDL (4,3,4,4).

III-2-3-اختبار الحدود Bounds Test لنموذج ARDL :

يهدف هذا الاختبار إلى معرفة ما إذا كان هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم، أنه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات الدراسة. ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

الجدول (3): نتائج اختبار الحدود Bounds Test

النتيجة	عدد المتغيرات المستقلة	القيمة	الاختبار الإحصائي
وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى 5%	4	5.447133	إحصائية F
	الحد الأعلى I(1)	الحد الأدنى I(0)	القيم الجدولية للحدود
	5.61	4.29	عند مستوى 1%
	4.89	3.69	عند مستوى 2.5%
	4.35	3.23	عند مستوى 5%
	3.77	2.72	عند مستوى 10%

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

إن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود هي 5.447133 وهذا يتجاوز بشكل واضح القيمة الحرجة 5% للحد الأعلى، وفقا لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ومنه أثبت هذا الاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

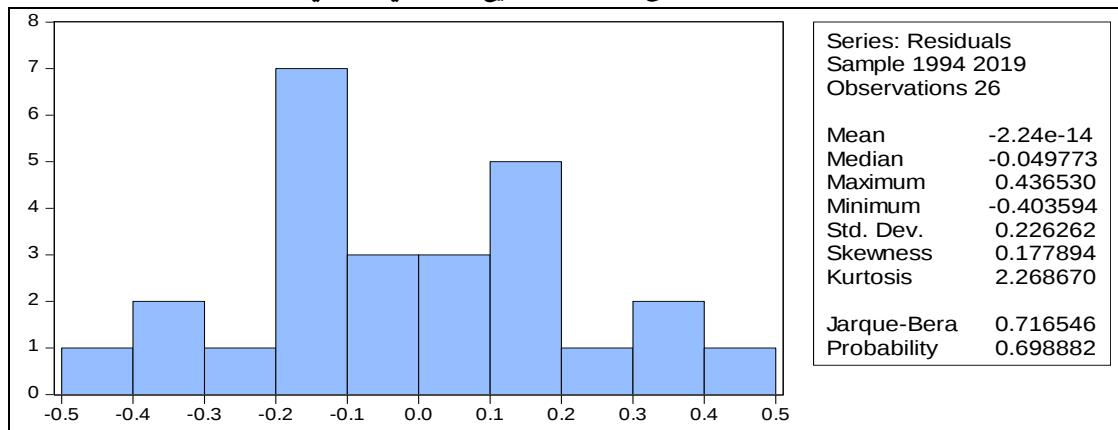
III-4-اختبار جودة النموذج المقدر:

قبل اعتماد النموذج ARDL(4.3.4.4) في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

III-4-1-التوزيع الطبيعي للبواقي:

سنعتمد على إحصائية (Jarque-Bera) حيث: $(J-B)=0.71$ و $(P\text{-value } 0.698 > 5\%)$ ومنه نقبل فرضية العدم (H_0) التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وقيمة الاحتمال موافقة لاختبار $(J-B)$ أكبر من 5% تؤكد ذلك.

الشكل (5): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

III-4-2- اختبار الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات التباين:

للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي نعتمد على اختبار LM TEST أما عن مشكل عدم ثبات التباين نعتمد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، وبالنسبة للنموذج لابد أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، وهذا ما يدعم صحة النموذج ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

LM Test للنموذج			
F-Statistique	0.104534	Prob. F(2,5)	0.9027
Obs*R-Square	1.043520	Prob. Chi-Square	0.5935

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي $0.05 < 0.5935$ عند اختبار درجة الارتباط 2، وبالتالي نقبل فرضية عدم التنبص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة. أما عن اختبار عدم ثبات التباين فتظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول (5): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Breusch-Pagan-Godfrey للنموذج			
F-Statistique	0.981170	Prob.F(18,7)	0.5490
Obs*R-Square	18.61995	Prob. Chi-Square	0.4156

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي $0.05 < 0.4156$ وهذا ما يؤكد فرضية عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

III-5- نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL :

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، حيث يتكون من جزئين، الجزء العلوي يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل، بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل.

الجدول (6): نتائج تقدير نموذج ARDL

المتغيرات	المعاملات	إحصائية t المعنوية	الاحتمال
مقدرات النموذج في الأجل القصير			
D(LNM2)	-2.864982	-1.429568	0.1959
D(LNM2(-1))	7.008635	3.009442	0.0197
D(LNPOIL)	-0.280010	-0.550042	0.5994
D(LNG)	5.235096	3.258498	0.0139
CointEq(1-)	-0.912945	-2.573953	0.0368
مقدرات النموذج في الأجل الطويل			
LNLM2	-3.568906	-2.379241	0.0489
LNPOIL	-1.827222	-1.664751	0.1399
LNG	5.290688	2.861591	0.0243
C	-40.559801	-2.684972	0.0313

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

III-5-1- نموذج تصحيح الخطأ (شكل العلاقة قصيرة الأجل):

من خلال الجزء العلوي للجدول رقم (6) والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ (العلاقة قصيرة الأجل)، يمكننا استخلاص ما يلي:

- أن لوغاريتم متغير الإنفاق العام في بداية الفترة (t-0) أثر بشكل إيجابي على معدل التضخم في الأجل القصير وبمعنوية إحصائية عند 5%، حيث أن زيادة لوغاريتم متغير الإنفاق العام بحوالي 1% يؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم بـ 5.235096 %، ونفس الأثر الإيجابي لمتغيرة الإنفاق العام المبطلًا لفترة واحدة أي (t-1) أو لفترتين أو لثلاثة فترات (t-3) على معدلات التضخم في الأجل القصير.

- بالنسبة للوغاريتم متغيرة العرض النقدي ففي بداية الفترة (t-0) نلاحظ أن أثرها كان سلبيا على معدلات التضخم في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية غير مقبولة عند مستوى 5% (0.1959)، حيث أن زيادة متغيرة لوغاريتم العرض النقدي بحوالي 1% يؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم بـ 2.864982 %، أما أثر العرض النقدي المبطلًا لفترة (t-1) فكان ايجابيا وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 5% (0.0139)، حيث أن زيادة لوغاريتم العرض النقدي بـ 1% يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم بـ 7.008635 %، بينما أثر متغيرة لوغاريتم العرض النقدي المبطلًا بفترتين (t-2) فكان سالبا ومعنوي إحصائيا.

- أما عن أثر متغيرة لوغاريتم أسعار النفط على معدلات التضخم فكان سلبيا أي أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، بمعنوية إحصائية غير مقبولة عند مستوى 5%، مما يفسر وجود ضعف تأثير بين المتغيرين المستقل والمتغير التابع في المدى القصير.

- كما أظهرت نتائج معامل حد تصحيح الخطأ ذات معنوية عالية بـ 0,0368 عند مستوى 5% وبإشارة سالبة، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتنعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل.

- هذا وتشير المعلمة (-0.912945) في نموذج الدراسة أنّ معدل التضخم يعدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 91.29% أي أنه عندما ينحرف معدل التضخم خلال الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح 91.29% في الفترة الحالية (t).

III-5-2- شكل العلاقة طويلة الأجل: يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$LINF = -40.559801 - 3.568906 LM_2 + 5.290688 LG - 1.827222 LPOIL$$

اعتمادا على المعادلة المقدرة أعلاه نلاحظ أن لوغاريتم متغيرة الإنفاق العام قد أثر بشكل إيجابي على معدل التضخم في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 5% (0.0243)، حيث أن زيادة الإنفاق العام بحوالي 1% يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بـ 5.29%. وأن لوغاريتم متغيرة العرض النقدي M2 أثر بشكل سلبي على معدل التضخم في المدى الطويل وذو معنوية إحصائية مقبولة عند 5% (0.0489)، حيث أن انخفاض العرض النقدي بحوالي 1% يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بـ 3.57%. من جانب آخر يلاحظ أن انخفاض أسعار البترول تؤدي إلى توليد ضغوط تضخمية في الأجل الطويل، فانخفاض لوغاريتم أسعار البترول بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بـ 1.83% ولكنها ذات معنوية إحصائية ضعيفة (0.1399).

III-6- تحليل وتفسير النتائج:

من خلال هذه الدراسة التي سعت إلى محاولة قياس أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2019) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- تبين من خلال التحليل الكمي أن نتائج اختبار السكون للمتغيرات (ديكي فولر المطور) أن لوغاريتم كل المتغيرات (العرض النقدي، الإنفاق الحكومي، سعر النفط، معدل التضخم) مستقرة عند مستوياتها أو عند الفرق الأول.

2- بعد تقدير نموذج أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر في إطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL تبين أنه:

- من خلال اختبار التكامل المشترك توجد علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين العرض النقدي ومعدل التضخم وكذا بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم بالرغم من وجود اختلافات في الأجل القصير، وهذا ما يثبت صحة الفرضيتين، حيث أظهر نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة طردية بين حجم الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم وبمعنوية إحصائية مقبولة عند 5%، في حين أظهر النموذج وجود علاقة طردية بين العرض النقدي ومعدل التضخم للفترة (t-1) وبمعنوية إحصائية مقبولة عند 5%، أما باقي الفترات فكانت غير معنوية. كما أظهر النموذج عدم وجود علاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم في الأجل القصير.

- توجد علاقة طردية ومعنوية إحصائية في المدى الطويل بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم، حيث أن رفع حجم الإنفاق الحكومي يؤدي إلى الرفع من معدل التضخم، كما يلاحظ من شكل العلاقة طويلة الأجل وجود علاقة عكسية بين العرض النقدي ومعدل التضخم، وذلك راجع إلى التدابير المتخذة من طرف بنك الجزائر في إطار إستراتيجية استهداف التضخم، من جانب آخر يلاحظ وجود علاقة عكسية بين أسعار

البترول ومعدل التضخم في الجزائر فانخفاض أسعار البترول تؤدي إلى توليد ضغوط تضخمية في الأجل الطويل لاعتماد الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية.

IV- الخاتمة :

تم التطرق في هذه الدراسة إلى تحليل تطور كل من العرض النقدي، الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في الجزائر، وقياس مدى تأثير كل من العرض النقدي والإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

1.IV. نتائج البحث:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن العرض النقدي في الجزائر يتميز بارتفاعه المستمر على طول فترة الدراسة، لكن تميز أيضا بتذبذب معدلات نموه نتيجة تذبذب مقابلات الكتلة النقدية والمتأتية أساسا من الاختلالات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الوطني بسبب التبعية للخارج عبر قناة قطاع المحروقات (علي و رايس، 2011، صفحة 06). إن ارتفاع العرض النقدي المتواصل في الجزائر دون أن يقابله ارتفاع في الإنتاج يؤدي إلى ظهور نزعة إلى التضخم. من الناحية القياسية توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين العرض النقدي ومعدل التضخم في الأجل الطويل وهو ما لا يتطابق والنظرية الاقتصادية، فانخفاض العرض النقدي يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، وهذا دليل على أن التضخم في الجزائر ليس مشكلة نقدية بحتة، وإنما يرجع إلى أسباب هيكلية كعيوب تنظيم الأسواق، التضخم المستورد وأثر السوق الموازية.

- أن سياسة الإنفاق الحكومي المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية في إطار النموذج الكينزي الذي تزامن وتحقيق الجزائر فوائض مالية ضخمة نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، والذي رمت السلطات من ورائه الرفع من عرض الإنتاج الجزائري لم تحقق أهدافها، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته، فعلى الرغم من الموارد المالية الضخمة التي صرفت على البرامج التنموية وخاصة خلال الفترة (2001-2014)، إلا أن ذلك لم يساهم في زيادة الإنتاج ليتوافق مع الطلب الكلي الذي نتج عن تزايد النفقات العامة بكل أشكالها، بل تحولت أغلب هذه المبالغ إلى الإنفاق على الاستهلاك العام والخاص، استيراد السلع وإنشاء الهياكل القاعدية والبناء، ما أدى إلى ظهور نزعة إلى التضخم، هذا ما تم تأكيد صحته بالتحليل الإحصائي والنتائج القياسية المتوصل إليها، والتي أظهرت وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في الأجلين القصير والطويل، وهذا ما يتطابق والنظرية الاقتصادية.

إذن، ظاهرة التضخم في الجزائر هي ظاهرة مركبة ترجع إلى أسباب نقدية وأسباب غير نقدية، فارتفاع الكتلة النقدية والإنفاق الحكومي ليست المحدد الوحيد للتضخم، بل ترجع إلى عوامل هيكلية أخرى كالتضخم المستورد (ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج المستوردة إضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية) وخاصة في ظل التخفيض القوي والمستمر لقيمة العملة، عيوب تنظيم الأسواق وأثر السوق الموازية.

2.IV. مقترحات البحث:

بناء على النتائج السابقة يمكننا التوصية بما يلي:

- أن فعالية الأداء النقدي بالجزائر يرتبط طرديا بضبط أوضاع المالية العامة، وبالتالي فعلى الحكومة أن تعمل على إعادة توجيه الإنفاق العام وترشيده، وذلك بدعم الإنفاق الاستثماري المولد للثروة، والذي يعمل على إحداث توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي على السلع والخدمات ما يساهم في استقرار المستوى العام للأسعار؛
- إجراء إصلاحات هيكلية تمس كافة قطاعات الاقتصاد الجزائري بهدف زيادة مرونة وتنوع الإنتاج مما يضمن التخفيف من حدة التضخم المستورد؛
- ضرورة الموازنة بين دعم الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد الجزائري، لأن عدم التنسيق بينهما يؤدي إلى حدوث التضخم نتيجة عدم قدرة السوق استيعاب الطلب الكلي؛
- عدم اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة والإصدار النقدي في كل مرة يحدث فيها عجز في الموازنة العامة للدولة، لأن ذلك يترتب آثارا سلبية على العديد من المتغيرات الاقتصادية وخاصة منها التضخم.

V- قائمة المراجع :

المؤلفات:

- ج أكلي. (1980). الاقتصاد الكلي النظرية و السياسات (المجلد ج2). (عطية مهدي، المترجمون) بغداد. علي بلعزوز. (2008). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية (الإصدار الطبعة الثالثة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- سندس حميد موسى. (2018). البنوك المركزية و التوازن الاقتصادي (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار الأيام للنشر و التوزيع.

Bourbonnais, R. (2005). économétrie. Paris: Dunod.

المجلات:

- جمال خنشور، و كفية قسميوري. (2020). دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2018). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد 7، (العدد 2).
- زكرياء مسعودي. (2017). تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري: دراسة للفترة 2001-2016. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (العدد السادس).
- صلاح الدين كروش، فايزة بلعابد، و حنان دودان. (2019). تحليل أثر الإنفاق الحكومي والمعرض النقدي على التضخم الاقتصادي باستخدام نموذج السببية لجراجر في الجزائر خلال الفترة (1970-2016). مجلة البحوث والدراسات التجارية ، 03 (الثاني).
- صلاح الدين يوسف، و فتيحة بلحاج. (2020). دراسة لواقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2017. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، 14 (العدد 01).
- طهراوي فريد. (2015). تقييم أثر الاداء المالي والنقدي على التضخم النقدي في الجزائر — دراسة قياسية-. مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي ، 12 (02)، 106-211.

محمد ديمي، أمال تباي. (2020). واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيّار فائض الطلب الكلي الداخلي خلال 2000-2019. مجلة الميادين الاقتصادية، الثالث (01)، 167-190.

لزعر علي، و فضيل رايس. (2011). المحددات الخارجية لعرض النقود في الاقتصاد الجزائري. مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 1 (العدد 1).

Benlhafsi, A. (25 janvier 1992). Libéralisation des prix: l'incertitude. *Revue le courrier économique* (N° 34).

الأطروحات:

بن بار احمد. (2017). اثر السياسة النقدية و المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014). أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية . جامعة مسيلة.

عبد الجليل شليق. (سبتمبر، 2018). التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) دراسة تحليلية. أطروحة دكتوراة . جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

المداخلات:

بلحاج فراحي. (24-25 نوفمبر 2014). خلفية السياسة الاتفاقية في الجزائر منذ 90 - الى غاية 2014 جزائر ما بعد البترول. الملتقى الوطني حول البنية المؤسساتية، سياسات الإصلاح و التنوع الاقتصادي. جامعة تلمسان.

عمار عماري ، وليد محمادي،. (11-12 مارس 2014). آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر . تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على المستقبل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، . جامعة سطيف.

موسى رحمان، و فلة عاشور. (مارس 2005)،. السياسة الاقتصادية الجزائرية بين ضغط المجتمع والتزامات الحكومة الدولية -FMI-. المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات. جامعة محمد خيضر، بسكرة.

المراسيم والأوامر:

مرسوم تنفيذي رقم 17/11. (17 جانفي 2017). كفاءات تسيير حسابات التخصيص الخاص (العدد الثالث، المادة 3،) .

الأمر رقم 10/17 . (12 أكتوبر 2017). المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتتم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية رقم 57 .

التقارير:

Office Nationale des statistique ONS, Rétrospective statistique 1962-2011, 13 ème chapitre: Monnaie et crédit.

Banque d' Algerie. (Avril 2006). Evolution économique et monétaire en Algérie.

Banque d'Algérie. (juillet 2007). Evolution économique et monétaire en Algérie. rapport 2006.

Banque d'Algérie,. (juillet 2008). . Evolution économique et monétaire en Algérie. . rapport 2007.
ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2006-2008, n° 39, Edition 2009.
Banque d'Algérie. (juillet 2010). *Evolution économique et monétaire en Algérie*. rapport 2009.
ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2009-2011, n° 42, Edition 2012.
ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2013-2015, n° 46, Edition 2016.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 39، سبتمبر 2017

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49، مارس 2020

مواقع الانترنت:

الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع:

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH4-INDICE_Arabe.pdf (consulté le 20/03/2021)

وزارة المالية على الموقع:

<http://www.dgpp->

mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT_2019.pdf.

(consulté le 20/03/2021)

<http://www.dgpp->

mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/prix_consommation/ipc_2020.pdf

(consulté le 20/03/2021)

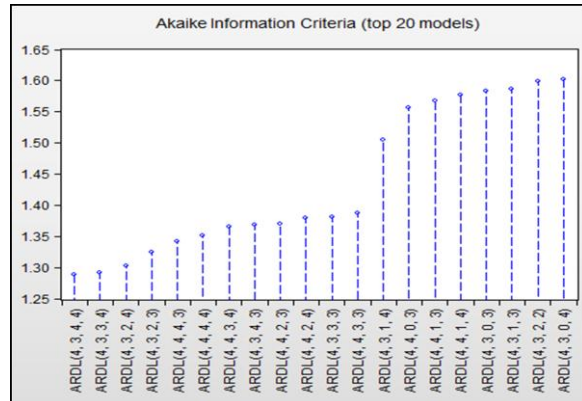
الملاحق:

الملحق (2): اختبار الحدود للنموذج

ARDL Bounds Test		
Date: 08/18/20 Time: 16:31		
Sample: 1994 2019		
Included observations: 26		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.447133	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق (1): اختيار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق (4): نتائج اختبار عدم ثبات

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test				
F-statistic	0.104534	Prob. F(2,5)	0.9027	
Obs*R-squared	1.043520	Prob. Chi-Square(2)	0.5935	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 08/18/20 Time: 16:35				
Sample: 1994 2019				
Included observations: 26				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTINF(-1)	0.095675	0.381840	0.250562	0.8121
LTINF(-2)	0.077471	0.288727	0.258320	0.7992
LTINF(-3)	-0.045313	0.260383	-0.174026	0.8687
LTINF(-4)	0.008784	0.201124	0.043073	0.9669
LM2	-0.111986	2.388274	-0.046890	0.9644
LM2(-1)	0.087709	2.830744	0.030984	0.9765
LM2(-2)	0.742435	3.152151	0.235533	0.8231
LM2(-3)	0.296757	2.155994	0.137643	0.8959
LPOIL	-0.292634	0.891838	-0.328124	0.7561
LPOIL(-1)	0.374188	1.330759	0.281184	0.7888
LPOIL(-2)	0.066324	0.841565	0.078811	0.9402
LPOIL(-3)	0.016151	0.800697	0.020171	0.9847
LPOIL(-4)	0.025914	0.780664	0.033195	0.9748
LG	-0.348836	2.155469	-0.161838	0.8778
LG(-1)	-0.924821	3.021421	-0.306088	0.7719
LG(-2)	-0.265619	1.893850	-0.140253	0.8939
LG(-3)	-0.171877	1.524723	-0.112727	0.9146
LG(-4)	0.375104	1.382953	0.271234	0.7971
C	10.59112	35.10160	0.301728	0.7750
RESID(-1)	-0.110592	0.649943	-0.170155	0.8716
RESID(-2)	-0.414595	0.910536	-0.455332	0.6580
R-squared	0.040135	Mean dependent var	-2.24E-14	
Adjusted R-squared	-3.799323	S.D. dependent var	0.226262	
S.E. of regression	0.495680	Akaike info criterion	1.400955	
Sum squared resid	1.228495	Schwarz criterion	2.417110	
Log likelihood	2.787582	Hannan-Quinn criter.	1.693571	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق (3): نتائج اختبار الارتباط الخطي

Heteroskedasticity Test Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.981170	Prob. F(18,7)	0.5490	
Obs*R-squared	18.61995	Prob. Chi-Square(18)	0.4155	
Scaled explained SS	0.856144	Prob. Chi-Square(18)	1.0000	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID*2				
Method: Least Squares				
Date: 08/18/20 Time: 16:36				
Sample: 1994 2019				
Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.817387	2.671717	0.231083	0.8239
LTINF(-1)	-0.006492	0.031526	-0.20527	0.8427
LTINF(-2)	0.025188	0.026845	0.938278	0.3793
LTINF(-3)	0.018454	0.025820	0.715088	0.4977
LTINF(-4)	-0.049483	0.022543	-2.195001	0.0642
LM2	-0.012512	0.266827	-0.046892	0.9639
LM2(-1)	-0.149388	0.302025	-0.494556	0.6361
LM2(-2)	0.348878	0.310070	1.125158	0.2976
LM2(-3)	-0.161380	0.228208	-0.707162	0.5023
LPOIL	-0.000284	0.067778	-0.004194	0.9868
LPOIL(-1)	0.002652	0.105407	0.025159	0.9806
LPOIL(-2)	0.056137	0.095182	0.589788	0.5739
LPOIL(-3)	0.064655	0.091625	0.705763	0.5031
LPOIL(-4)	-0.091957	0.086241	-1.066275	0.3217
LG	0.071090	0.213904	0.332347	0.7484
LG(-1)	-0.195226	0.230751	-0.846046	0.4255
LG(-2)	0.027599	0.206308	0.133776	0.8973
LG(-3)	-0.061521	0.168152	-0.365864	0.7253
LG(-4)	0.100084	0.124854	0.801608	0.4491
R-squared	0.716152	Mean dependent var	0.049226	
Adjusted R-squared	-0.013744	S.D. dependent var	0.055543	
S.E. of regression	0.056931	Akaike info criterion	-2.744618	
Sum squared resid	0.022688	Schwarz criterion	-1.825239	
Log likelihood	54.68003	Hannan-Quinn criter.	-2.479870	
F-statistic	0.981170	Durbin-Watson stat	2.739262	
Prob(F-statistic)	0.548969			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق (5): نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LTINF				
Selected Model: ARDL(4, 3, 4, 4)				
Date: 08/18/20 Time: 15:55				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 26				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTINF(-1))	-0.3758229	0.266010	-1.421861	0.1981
D(LTINF(-2))	0.197058	0.220671	0.892995	0.4015
D(LTINF(-3))	0.15474	0.169319	2.465797	0.0439
D(LM2)	-2.864882	2.004090	-1.429568	0.1959
D(LM2(-1))	7.008635	2.328882	3.009442	0.0197
D(LM2(-2))	-5.394236	1.714028	-3.147111	0.0162
D(LPOIL)	-0.280010	0.509070	-0.550042	0.5994
D(LPOIL(-1))	-1.100435	0.714892	-1.539303	0.1676
D(LPOIL(-2))	0.117820	0.688177	0.171205	0.8689
D(LPOIL(-3))	0.494354	0.647744	0.763194	0.4703
D(LG)	3.255096	1.606598	2.02688	0.0138
D(LG(-1))	3.579524	1.549545	2.310048	0.0542
D(LG(-2))	1.144783	1.262960	0.906428	0.3948
D(LG(-3))	1.025647	0.937762	1.093728	0.3103
Cointeq(-1)	-0.912945	0.354686	-2.573953	0.0368
Cointeq = LTINF - (-3.5689*LM2 -1.8272*LPOIL + 5.2907*LG -40.5598)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	-3.568906	1.500018	-2.379241	0.0488
LPOIL	-1.827222	1.097595	-1.664751	0.1399
LG	5.290688	1.848863	2.861591	0.0243
C	-40.559801	15.106231	-2.684972	0.0313

المصدر: مخرجات برنامج Evie

الملحق (6): بيانات الدراسة

	LPOIL	LM2	LG	LTINF	TINF	M2	G	POIL
1990	3.192121	5.837730	11.82408	2.812410	16.65	343	136500	24.34
1991	3.046425	6.028929	12.26481	3.253470	25.88	415.27	212100	21.04
1992	2.997231	6.245913	12.94832	3.455370	31.67	515.9	420131	20.03
1993	2.862201	6.441616	13.07449	3.022374	20.54	627.42	476627	17.5
1994	2.784394	6.584114	13.24693	3.368674	29.04	723.51	566329	16.19
1995	2.856470	6.684062	13.54057	3.393501	29.77	799.56	759617	17.4
1996	3.060115	6.818979	13.49339	2.926918	18.67	915.05	724609	21.33
1997	2.976549	6.986113	13.64732	1.745716	5.73	1081.51	845196	19.62
1998	2.566487	7.373035	13.68282	1.599388	4.95	1592.46	875739	13.02
1999	2.897016	7.489608	13.77644	0.970779	2.64	1789.35	961682	18.12
2000	3.359333	7.612090	13.97943	-1.078810	0.34	2022.5	1178122	28.77
2001	3.208421	7.813389	14.08575	1.439835	4.22	2473.5	1310280	24.74
2002	3.215269	7.972983	14.25418	0.343590	1.41	2901.5	1550646	24.91
2003	3.357942	8.101526	14.30976	1.449269	4.26	3299.5	1639265	28.73
2004	3.646755	8.200947	14.45152	1.376244	3.96	3644.4	1888930	38.35
2005	4.000766	8.311497	14.53434	0.322083	1.38	4070.4	2052037	54.64
2006	4.190412	8.482105	14.71283	0.837248	2.31	4827.6	2453014	66.05
2007	4.312944	8.698614	14.94971	1.300192	3.67	5994.6	3108669	74.66
2008	4.594716	8.847360	15.24846	1.581038	4.86	6956	4191053	98.96
2009	4.132764	8.878093	15.26157	1.745716	5.73	7173.1	4246334	62.35
2010	4.386392	9.007343	15.31221	1.363537	3.91	8162.8	4466940	80.35
2011	4.726680	9.203235	15.56147	1.708378	5.52	9929.2	5731407	112.92
2012	4.713935	9.307022	15.76969	2.184927	8.89	11015.1	7058120	111.49
2013	4.694828	9.387775	15.61128	1.178655	3.25	11941.5	6024100	109.38
2014	4.601965	9.524187	15.76082	1.068153	2.91	13686.8	6995800	99.68
2015	3.966701	9.525480	15.85104	1.568616	4.8	13704.5	7656300	52.81
2016	3.802208	9.533604	15.89296	1.971299	7.18	13816.3	7984100	44.8
2017	3.987130	9.614111	15.80100	1.720979	5.59	14974.6	7282630	53.9
2018	4.266896	9.719366	15.97052	1.451614	4.27	16636.7	8628000	71.3
2019	4.165114	9.759300	15.96226	2.136531	8.47	17314.5	8557000	64.4

المصدر:

- Office Nationale des statistique ONS, **Rétrospective statistique 1962-2011**, 13^{ème} chapitre: Monnaie et crédit.
- ONS, **l'Algérie en quelques chiffres**, résultats 2006-2008, n° 39, Edition 2009, p.54.
- ONS, **l'Algérie en quelques chiffres**, résultats 2009-2011, n° 42, Edition 2012, p.60.
- ONS, **l'Algérie en quelques chiffres**, résultats 2013-2015, n° 46, Edition 2016, p.67.
- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 39، سبتمبر 2017، ص. 10.
- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 49، مارس 2020، ص. 11.
- الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962-2011**، ص. 211. على الموقع:

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf (consulté le 18/01/2021)

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT_2019.pdf (consulté le 20/03/2021)

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH4-INDICE_Arabe.pdf (consulté le 20/03/2021)

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/prix_consommation/ipc_2020.pdf (consulté le 20/03/2021)